

Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(3)/5  
17 February 2005

ARABIC  
Original: FRENCH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية  
الدورة الثالثة  
بون، ٢-١١ أيار/مايو ٢٠٠٥  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التعديلات اللازم إدخالها على عملية وضع برامج العمل  
وتنفيذها، بما في ذلك استعراض التنفيذ المعزز للالتزامات بمقتضى الاتفاقية

### خلاصة

لقد أتاح المقرر ٨/م أ-٤ بشأن التعهدات المتصلة بتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية فرصة للوزراء ورؤساء الوفود الذين اشتركوا في المؤتمر الرابع للأطراف لإعادة تأكيد تعهداتهم بتنفيذ الاتفاقية بنجاح وذلك بتقديم إعلان يحدد مجالات العمل الاستراتيجية التي يجب أن توليها البلدان الأطراف المعنية اهتماماً على سبيل الأولوية خلال العقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

وكانت الأطراف قد نظرت وقت انعقاد المؤتمر السادس للدول الأطراف في التقرير الأول الذي تناول أعمال متابعة المقرر ٨/م أ-٤. وقد هنا المؤتمر السادس الأطراف والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على نوعية المعلومات التي قدمت تطبيقاً لأحكام الإعلان.

ولما كان الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية هو استعراض حالة التقدم فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا، فيقدم هذا التقرير آخر المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تم إنجازها في أفريقيا من جانب بلدان المنطقة وشركائها الرئيسيين في التنمية لدعم جهود وضع الاتفاقية موضع التنفيذ.

وقد أتاح تحليل التقارير المختلفة استخلاص بعض الدروس الرئيسية الواجب مراعاتها بالتأكيد لإدخال التعديلات الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية بمزيد من الفعالية. ومن بين هذه الدروس، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى ما يلي:

- هناك بعض مجالات العمل الاستراتيجية المحددة في الإعلان التي لا تزال تظهر في تقارير كثيرة كمشاريع قطاعية مدتها الزمنية محدودة باتفاقات تمويل ليس لها ما يؤمن بقاءها؛
- أشير في تقارير كثيرة إلى أهمية إدراج مجالات العمل الاستراتيجية في برامج العمل الوطنية وربط هذه البرامج بورقات استراتيجية الحد من الفقر. ومع ذلك، قليلة هي البلدان التي قامت بالفعل بإدراج برامج العمل الوطنية في استراتيجياتها الوطنية للتنمية؛
- فيما يتعلق بمعاملة مجالات العمل الاستراتيجية من جانب البلدان المتقدمة الأطراف، يتبين أن الاهتمام بالطاقات المتجددة وإدارة المراعي بشكل مستدام وإنشاء نظام للإنذار المبكر لا يزال ضعيفاً. فقليلة هي التقارير التي تشير إلى بدء تنفيذ أنشطة مهمة في هذه المجالات المعترف مع ذلك بدورها الأساسي في جهود تنشيط القطاع الريفي في البلدان الأفريقية الأطراف المتضررة؛
- يتبين أيضاً أن الأمر يتطلب إعادة تقييم الأهمية الممنوحة لمكافحة التصحر في سياسات تعاون بعض البلدان المتقدمة، مع مراعاة أولوية هذه المسألة بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان الأفريقية؛
- على صعيد المنظمات الدولية، يجري اتخاذ مبادرات مشتركة تسمح بتعزيز ترابط أعمال الوكالات المتخصصة ومن ثم تيسير مهمة تنسيق المساعدة التي تقدم إلى البلدان على نحو أفضل، خاصة في مجال تعبئة التمويل لوضع المشاريع ذات الأولوية موضع التنفيذ؛
- تعتمد بعض المنظمات أيضاً على خطة عمل مبادرة البيئة التي تدرج في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لزيادة ربط برامج دعمها بالبرامج التي تحددها البلدان الأفريقية التي تعتبر أن مشكلة البيئة الرئيسية التي لا تزال القارة تواجهها هي مكافحة التصحر وآثار الجفاف.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥	.....	قائمة المختصرات
٦	٤-١	أولاً - الخلفية.....
٦	٣٤-٥	ثانياً - النظر في التقارير المقدمة من البلدان الأفريقية الأطراف المتضررة.....
٦	١١-٦	ألف - الإدارة المستدامة للأراضي، وبخاصة المياه، والتربة، والنباتات في المناطق المتضررة.....
٧	١٢	باء - استغلال وإدارة المراعي بشكل مستدام.....
٧	١٦-١٣	جيم - استحداث أساليب ملائمة للإنتاج الزراعي وتربية الماشية.....
٨	١٨-١٧	دال - استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.....
٨	١٩	هاء - بدء تنفيذ برامج إعادة تشجير/تشجير وتكثيف برامج حفظ التربة
٨	٢٠	واو - استحداث نظم إنذار مبكر للأمن الغذائي والتنبؤ بحالات الجفاف
٩	٣٠-٢١	زاي - رصد وتقييم التصحر.....
١٠	٣٤-٣١	حاء - الاستنتاجات والتوصيات.....
١١	٦١-٣٥	ثالثاً - النظر في التقارير المقدمة من البلدان المتقدمة الأطراف.....
١١	٤٠-٣٦	ألف - الإدارة المستدامة للأراضي، وبخاصة المياه، والتربة، والنباتات في المناطق المتضررة.....
١٢	٤٢-٤١	باء - استغلال وإدارة المراعي بشكل مستدام.....
١٢	٤٧-٤٣	جيم - استحداث أساليب ملائمة للإنتاج الزراعي وتربية الماشية.....
١٣	٥١-٤٨	دال - استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.....
١٣	٥٤-٥٢	هاء - بدء تنفيذ برامج إعادة تشجير/تشجير وتكثيف برامج حفظ التربة
١٤	٥٥	واو - استحداث نظم إنذار مبكر للأمن الغذائي والتنبؤ بحالات الجفاف
١٤	٥٧-٥٦	زاي - رصد وتقييم التصحر.....
١٤	٦١-٥٨	حاء - الملاحظات والاستنتاجات.....

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
	رابعاً - موجز المعلومات المقدمة في تقارير المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفي تقارير منظمات أخرى.....
١٥	٩٢-٦٢
	ألف - الإدارة المستدامة للأراضي، وبخاصة المياه، والتربة، والنباتات في المناطق المتضررة.....
١٥	٧٠-٦٣
١٦	٧٢-٧١
١٦	٧٥-٧٣
١٦	٧٩-٧٦
١٧	٨١-٨٠
١٧	٨٢
١٧	٨٧-٨٣
١٨	٩٢-٨٨
١٩	٩٨-٩٣
٢٠	١٠٥-٩٩
٢٢	المرفق: قائمة بالتقارير المستخدمة.....

### قائمة المختصرات

المركز الإقليمي للتدريب والبحث والتطبيق في علوم الأرصاد الزراعية والهيدرولوجيا التشغيلية	AGRHYMET
المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة	ACSAD
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	AOAD
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	BID
اتفاقية التنوع البيولوجي	CBD
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	CCD
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	CNUCED
لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية	CRIC
ورقات استراتيجية الحد من الفقر	DRSP
الطاقات المتجددة	ENR
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	FAO
صندوق التنمية الأوروبي	FED
مرفق البيئة العالمية	FEM
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	FIDA
غاز نفطي مسيل	GPL
المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة	ICARDA
المعهد الدولي لبحوث المحاصيل للمناطق الاستوائية شبه القاحلة	ICRISAT
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية	IGAD
البرنامج الدولي لتطوير محاصيل الأراضي القاحلة	IPALAC
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية	IUCN
برنامج تقييم تدهور الأراضي في المناطق القاحلة	LADA
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	NEPAD
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	ONUDI
مرصد الصحراء الكبرى	OSS
برنامج الأغذية العالمي	PAM
برنامج العمل الوطني	PAN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	PNUD
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	PNUE
شبكة الرصد الوطنية للمراقبة الإيكولوجية على المدى الطويل	ROSELT
المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي	SADC
نظم تداول المعلومات المتعلقة بالتصحر	SID
الاتحاد الأفريقي	UA
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
جامعة الأمم المتحدة	UNU

## أولاً - الخلفية

- ١ - اعتمد وزراء ورؤساء وفود الأطراف في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي عقد في بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، المقرر ٨/م أ-٤ بشأن التعهدات المتصلة بتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية.
- ٢ - ووفقاً لهذا المقرر، دعيت البلدان الأطراف إلى احترام التعهدات التي التزمت بها وإلى "تعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية والعمل بنشاط على مواصلة دعم تنفيذها تنفيذاً فعالاً وكاملاً". ومن هذا المنظور، يتعين على هذه البلدان تقديم تقارير بانتظام عن حالة تنفيذ الإعلان.
- ٣ - وشجع مؤتمر الأطراف، في مقرره ٤/م أ-٦، "البلدان المتقدمة الأطراف المتضررة والمنظمات الدولية المعنية على أن تراعي في استراتيجياتها بمزيد من الاهتمام مقاصد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأهدافها بغية دعم جهود البلدان النامية الأطراف المتضررة وسائر الأطراف المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي للاتفاقية، في سياق الاتفاقية".
- ٤ - وأوصى مؤتمر الأطراف في المقرر ١/م أ-٥ بإنشاء لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية. وبموجب أحكام المقرر ٩/م أ-٦، يتضمن برنامج عمل الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بنداً أيضاً بشأن "النظر في التعديلات اللازم إدخالها على عملية وضع برامج العمل وتنفيذها، لا سيما فيما يتعلق بالتشديد على احترام الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية".

## ثانياً - النظر في التقارير المقدمة من البلدان الأفريقية الأطراف المتضررة

- ٥ - قدمت البلدان الأفريقية وقت إعداد هذا التقرير الموحد ٤٦ تقريراً وطنياً يستوفي كثير منها التقارير التي قُدمت وقت إجراء الاستعراض الثاني.

### ألف - الإدارة المستدامة للأراضي، وبخاصة المياه، والتربة، والنباتات في المناطق المتضررة

- ٦ - لم تسهم دائماً الأعمال التي تم الاضطلاع بها في إطار إعداد برامج عمل وطنية في إعطاء دفعة جديدة لجهود مكافحة تدهور الأراضي وذلك بالرغم من قوة تعبئة الأطراف المختلفة المعنية بالأمر. وتواجه البلدان المختلفة صعوبات في تسخير الموارد المالية اللازمة لوضع برامج عملها الوطنية موضع التنفيذ. وفي حالة كهذه، فإن تعيين الإدارة المستدامة للتربة كأحد الأهداف الرئيسية للدعم الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية إنما هو أمر يثير أملاً كبيراً.
- ٧ - وقد أتاح إعداد برامج عمل وطنية لبعض البلدان الشروع في تجميع معارف بشأن الموارد الطبيعية وذلك بالتوحيد بين بارامترات تحليل مختلفة. وأسفر هذا العمل عن تعيين المشاكل الرئيسية المطروحة في المناطق البيئية - الجغرافية المختلفة، ومكّن من قياس مدى حدتها ومن اقتراح حلول ملائمة.

٨- وتتمحور أساساً المبادرات التي تم تنفيذها لاستصلاح الأراضي المتدهورة حول تجديد البيئة الطبيعية، وإدارة الموارد المائية، والتشجيع على استعمال مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز الأمن الغذائي وتوعية العناصر الفاعلة.

٩- وفي إطار سياسة تجديد البيئة الطبيعية، تتعلق أهم المبادرات بإعادة التحريج، واستصلاح الأراضي المتدهورة، وحماية السهول، وإقامة حواجز مانعة للحرائق، وتنظيم موارد الغابات بغرض إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة.

١٠- وفي مجال إدارة المياه، تتعلق التجارب باستحداث تقنيات لجمع المياه، وتعزيز محطات تحلية المياه، وإنشاء السدود. وإزاء ندرة الموارد المائية، وضعت بلدان أفريقية عديدة - لاسيما تلك الواقعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة - استراتيجيات لحفظ المياه الجوفية التي تخضع لضغط شديد بسبب التوسع الحضري السريع وازدهار الأنشطة الزراعية.

١١- وتجري حالياً عدة تجارب لمكافحة التصحر على أرض الواقع، وتغطي مجال عمل واسعاً نسبياً يشمل أنشطة إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الريفية والحضرية، فضلاً عن مبادرات لإدارة القدرة الإنتاجية. وتتلق تلك التجارب بقطاعات الزراعة، وتربية الماشية، والموارد المائية، والمرافق الصحية، وإدارة العقارات، وحماية الغابات والطاقة، إلخ. وتتلق الأنشطة المنجزة، في جملة أمور، بالإعلام، والتوعية، وإعادة التحريج، وحفظ المياه والتربة، وإعادة تشكيل المراعي والسياحة البيئية والترويج لاستخدام الطاقات المتجددة.

#### باء - استغلال وإدارة المراعي بشكل مستدام

١٢- لم تخصص التقارير مكانة كبيرة لمسألة إدارة المراعي بشكل مستدام. على أن هذا الموضوع لا يزال يتسم بأهمية جوهرية في إطار الأعمال دون الإقليمية والإقليمية. وقد عيّن برنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر أنشطة مترابطة تستهدف في آن واحد إدارة المراعي وتنمية المحصول العلفي.

#### جيم - استحداث أساليب ملائمة للإنتاج الزراعي وتربية الماشية

١٣- يتبين من التقارير أن ما يضاعف من معاناة أفريقيا من آثار التصحر هو شدة اعتماد مستوى تنميتها على الموارد الطبيعية. وفي سياق يتسم بنمو سكاني مستمر، فإن تفاقم عملية تدهور النظم الإيكولوجية يقترن بارتفاع متواصل في الضغط الواقع على الموارد الطبيعية. وعلى صعيد المنطقة كلها، يمثل العجز الغذائي السبب في اشتداد انعدام الأمن الغذائي وتفاقم النزاعات المتعلقة بالحصول على الموارد الطبيعية، وبخاصة الأرض الخصبة التي تشكل مورداً آخذاً في التناقص. ولمعالجة هذا الوضع، شرعت البلدان في تنفيذ أنشطة في مجالات المزارع السوقية والحراثة الزراعية، وحفظ التربة، وإنشاء بنوك للحبوب، وتعزيز الزراعة غير التقليدية. كما أنها تعكف على تطوير البحوث الزراعية لتهيئة الظروف التي تفضي إلى تنشيط الزراعة.

١٤- ونظراً إلى حالة التزعزع السياسي السائدة في بعض البلدان، يجري تنفيذ مبادرات أكثر تحديداً في ميادين مختلفة تتعلق أساساً بإصلاح المناطق المتدهورة بسبب عمليات نزوح السكان، وتحسين مستوى معيشة اللاجئين والمشردين، فضلاً عن تشجيع ابتكارات الفلاحين.

١٥- ويشير عدد من التقارير إلى التقدم المحرز في مجال تحسين التقنيات الزراعية. وليست الغاية من جهود البحث زيادة إنتاجية نظم الزراعة فحسب، وإنما أيضاً ضمان استدامة النشاط الزراعي. ومن هذا المنطلق، تحظى تقنيات الري واستصلاح التربة بعناية خاصة. وتسعى بعض البلدان أيضاً إلى تشجيع البستنة والحراثة الزراعية. بينما تنفذ بلدان أخرى تجارب في مجال تحسين الإنتاجية ونوعية المنتجات الحرجية.

١٦- وفيما يتعلق ببحوث الوراثة، تنصب الجهود على استحداث أصناف تقليدية من الحبوب والأشجار وفصائل نباتية أخرى تتكيف مع الجفاف ومع الظروف الخاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

#### دال - استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

١٧- تُبذل جهود كبيرة للتشجيع على استخدام الطاقات المتجددة و/أو البديلة. وفي هذا الإطار، يتم التشديد على تطوير الطاقة الشمسية وتعميم التجهيز بمواقد محسنة بغية تخفيف الضغط على الموارد الحرجية التي تشكل المصدر الرئيسي للطاقة المنزلية لأغلبية سكان المنطقة.

١٨- وتشدد التقارير على المكتسبات التي تحققت في مجال تعزيز الطاقات المتجددة، مثل استحداث نظم فلطية ضوئية ووضع حلول بديلة للنفط وتعميم التجهيز بمواقد محسنة، وكلها عوامل تسهم في تقليص الاستغلال المفرط لحطب الوقود.

#### هاء - بدء تنفيذ برامج إعادة تشجير/تشجير وتكثيف برامج حفظ التربة

١٩- لا يتم في جميع الحالات تزويد المشاريع والبرامج التي تنفذ في مجال استصلاح الأراضي المتدهورة بآليات تمكن من تقييم أثر أنشطتها ومن تحديد مساحة الأراضي المستصلحة. فالبيانات بالأرقام عن مساحة الأراضي المستصلحة ترد في أقل من ربع عدد التقارير المقدمة. وتوجه بلدان عديدة الانتباه إلى أنها لا تملك بيانات إحصائية أو أن البيانات الإحصائية المتوفرة لديها ليست موثوقة. ويبدو أن جهود إعادة التحريج تخضع لعمليات تقييم أكثر منهجية وانتظاماً.

#### واو - استحداث نظم إنذار مبكر للأمن الغذائي والتنبؤ بحالات الجفاف

٢٠- باستثناء حالات بسيطة جداً، قليلة هي الجهود المبذولة على المستوى الوطني لاستحداث نظم للإنذار المبكر في البلدان. وتبذل مع ذلك جهود على المستوى الإقليمي، لا سيما بالقرار الذي تم اتخاذه لإنشاء مرصد بشأن الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية على مستوى بلدان اتحاد المغرب العربي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وقد تم اختيار هذا المشروع أيضاً من بين المشاريع التي تدخل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.



### زاي - رصد وتقييم التصحر

٢١- يتعلق أحد الأهداف الرئيسية المراد بلوغها على المستوى الوطني بتحديد إجراءات تسمح بمراعاة التحولات التي تطرأ على البيئة الطبيعية والسياق الاقتصادي - الاجتماعي وذلك بإجراء تعديلات مستمرة مبنية على تقييمات منتظمة. ولهذا السبب، فإن برامج العمل الوطنية تتضمن تدابير للمتابعة/التقييم من شأنها أن تتيح التحقق من الاتساق الكلي لأعمال مكافحة التصحر وتقدير مدى تأثيرها وتحديد التدابير الرامية إلى تصحيح مواطن الضعف في الديناميات القائمة و/أو تعزيز مكتسباتها.

٢٢- ويفترض أن تكون جميع البلدان التي وضعت برامج عمل وطنية قد أنشأت آليات متابعة/تقييم لتنفيذ برامج مكافحة التصحر. وفي بعض البلدان، لا توجد أنظمة فعالة لتقييم الجفاف والتصحر. بينما وضعت بلدان أخرى آليات مستقلة ودائمة للمتابعة/التقييم بزيادة استغلال نظم المتابعة القائمة.

٢٣- وتجدر الإشارة إلى أن بعض التقارير لم تتطرق إلى مسألة تقييم ومراقبة التصحر. ويشير أحد التقارير بوضوح إلى أن تدهور الأراضي لا يخضع لأية متابعة أو تقييم لأسباب ذات صلة بوجود عجز في الموارد البشرية والمالية. وكثيراً ما يرد ذكر هذه القيود في التقارير، ويبدو أنها السبب في ضعف أداء نظم المتابعة/التقييم الموضوعية.

٢٤- وتختلف أساليب العمل المنتهجة في مجال المتابعة/التقييم من بلد إلى آخر. فبعض البلدان لديها نظم معلومات وطنية تتكفل بجمع البيانات عن حالة البيئة عموماً وعن حالة الموارد الطبيعية بشكل أحص. ولم تنشئ بلدان أخرى نظاماً مخصصة تحديداً لمراقبة التصحر. وتستفيد هذه البلدان من البيانات الناتجة عن متابعة الفقر والمجاعة وكذلك عن المعلومات التي تقدمها مراكز الأرصاد الجوية أو مؤسسات البحوث الأخرى. وفي حالات كهذه، تظهر المشكلة عموماً في تنسيق أساليب العمل وتحقيق المواءمة بينها.

٢٥- وتشير بعض التقارير فقط إلى وجود نظم معلومات بشأن التصحر. وتتيح نظم المعلومات هذه، بوصفها أداة داعمة لتنفيذ برامج العمل الوطنية، نشر المعلومات المختارة والمثبتة والمقدمة في أشكال يسهل على مجموع العناصر المعنية بمكافحة التصحر الوصول إليها. وإلى جانب نشر المعلومات، تتمثل مهام هذه النظم فيما يلي: ١- الاستفادة من البيانات الموجودة بغية تيسير الوصول إليها؛ ٢- تسهيل متابعة ظاهري التصحر وتدهور البيئة؛ ٣- تقييم أثر مشاريع وبرامج مكافحة التصحر، "٤" والتننبؤ بآثار الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالجفاف وتقييم مداها.

٢٦- ويصف تقريران الأنشطة الجاري تنفيذها في إطار نظم تداول المعلومات المتعلقة بالتصحر ويقدمان مؤشرات عن الترتيبات المؤسسية والتشريعية الموضوعية (لجنة منع الجفاف، والدليل المنظم لإجراءات التقييم، والمرسوم بقانون المتعلق بتقييم الأثر البيئي، إلخ). وتفضل بعض البلدان الاستعانة ببيانات السواتل ونظم المعلومات الجغرافية. كما أنها تسعى جاهدة إلى بناء قاعدة مرجعية تتمكن انطلاقاً منها من متابعة عمليات التصحر وتقدير مدى تأثير الأنشطة وقياس التطورات المستقبلية.

٢٧- وتشدد أربعة تقارير على أهمية إشراك السكان المحليين في عملية متابعة/تقييم المبادرات الهادفة إلى مكافحة تدهور الأراضي. غير أنها لا تقدم أية إشارة فيما يتعلق بأساليب استعمال العناصر الفاعلة المحلية لآلية المتابعة: كيف تتوصل هذه العناصر إلى استغلال بيانات المتابعة/التقييم من أجل إقامة حوار مع صانعي القرارات بشأن نتائج البرامج؛ الخيارات التي تتم بشأن استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية؛ توزيع المهام أثناء تنفيذ هذه الاستراتيجيات، وما إلى ذلك.

٢٨- ويتم أحياناً رصد تدهور الأراضي في إطار برامج إقليمية أو بالتعاون مع مؤسسات دولية. فقد مكن برنامج شبكة الرصد الوطنية للمراقبة الإيكولوجية على المدى الطويل نحو اثنا عشر مرصداً من العمل وجمع معلومات عالية الجودة عن تطور الموارد الطبيعية وفعالية نظم الإدارة.

٢٩- وتشير بعض التقارير إلى ضرورة إشراك الأوساط العلمية في تحسين المعارف المتعلقة بآليات التصحر وأسبابه وآثاره. وعلى الصعيد التقني، يتعلق الأمر على وجه الخصوص بتوحيد أساليب الرصد البيئي والاستفادة من المكتسبات.

٣٠- وتوجد بالفعل، في الوقت الحاضر، مجموعة معلومات كثيراً ما تكون بالغة الأهمية، ولكنها لا تسمح بوضع أطر متكاملة للتقييم البيئي بسبب وجود عدة قيود منها ضعف التقدير الكمي لظاهرة تدهور الموارد الطبيعية، وتأثر البيانات المتوفرة، والصعوبات التي تعترض الوصول إلى المعلومات المتوفرة، واستعمال تسميات ومقاييس متنوعة، وانغلاق المؤسسات الحائزة للمعلومات.

#### حاء - الاستنتاجات والتوصيات

٣١- تشير تقارير عديدة إلى أن أعمال الدعم يجب أن تتمشى مع منطق وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي الاستراتيجي للدول الأفريقية وشركائها الرئيسيين في مجال التعاون. وقد أثار أحد البلدان الانتباه إلى إمكانية تعزيز التكامل بين المبادرات المتخذة على مستويات مختلفة في مجال مكافحة التصحر بما يفيد تنفيذ المشاريع المحددة في إطار خطة عمل المبادرة البيئية التي تشكل جزءاً من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٢- ومن أجل زيادة أثر الأنشطة التي يتم تنفيذها في المواقع الميدانية، لا بد من تعزيز قدرات المجتمعات المحلية الأساسية لتحسين إدراكها للتحديات المرتبطة بالإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية. وفي الوقت الحاضر، تُقبل معظم المشاريع الجاري تنفيذها على إشراك السكان في تصميم المشاريع فضلاً عن تنفيذها وتقييمها. وتسمح هذه الخيارات بتمهيد الطريق لإدامة الأنشطة التي بدأ تنفيذها في إطار تلك المشاريع.

٣٣- ولتيسير تعبئة الموارد المالية والبشرية والمادية، لا بد من إدماج أنشطة مكافحة التصحر بمزيد من الاتساق والمنهجية في الاستراتيجيات الوطنية وفي برامج التعاون مع الشركاء في التنمية. ويجب أن يعكس هذا المنظور أيضاً ارتفاع مستوى التمويل من الموارد الذاتية للدول في القطاعات المعنية بمكافحة التصحر.

٣٤ - ويشكل الربط بين برامج العمل الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر تحدياً كبيراً. وتتضمن عدة تقارير فقرات تشير إلى أن برنامج العمل الوطني يرتبط ارتباطاً تاماً بالإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. والواقع أن ليس هناك ما يثبت دائماً وجود اتساق على مستوى الغاية النهائية والأهداف المتوخاة وأساليب التنفيذ، حتى في الحالات التي تستجيب فيها برامج العمل الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر لاهتمامات مشتركة. وسيطلب الأمر من بلدان المنطقة زيادة الاهتمام بتحقيق الاتساق العام بين هذه الأطر الاستراتيجية وربطها بتصور بعيد المدى يتيح إمكانية الاستباق في مجال مكافحة الفقر وتدهور الأراضي.

### ثالثاً - النظر في التقارير المقدمة من البلدان المتقدمة الأطراف

٣٥ - قدم وقت إعداد هذا التقرير الموحد أربعة عشر تقريراً من جانب بلدان متقدمة أطراف إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر. وتتضمن هذه التقارير معلومات عما قدمته هذه الأطراف من دعم في الآونة الأخيرة إلى البلدان الأفريقية الأطراف المتضررة.

#### ألف - الإدارة المستدامة للأراضي، وبخاصة المياه، والتربة، والنباتات في المناطق المتضررة

٣٦ - تشدد عدة بلدان متقدمة على ضرورة الاهتمام بمكافحة الفقر على سبيل الأولوية إذا أريد تحقيق نتائج ذات مغزى في إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة. وتعكف البلدان الأفريقية الأطراف في الاتفاقية على إعداد ورقات استراتيجيتها للحد من الفقر التي تشكل الآن حجر الزاوية لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتم إعدادها أيضاً باعتبارها أطراً مرجعية لعمليات دعم الشركاء في التعاون.

٣٧ - ويؤثر الفقر الذي يمس بوجه خاص المناطق الريفية تأثيراً سلبياً على إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة. وقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ مرة أخرى بقوة على ضرورة دعم الجهود التي تبذلها البلدان في إطار مكافحة الفقر. وللمضي قدماً في هذا الطريق، يبدو أن لا غنى عن تعزيز قدرات البلدان الأفريقية ودعم المبادرات المتخذة من جانب صغار المنتجين في المناطق الريفية، والنساء، والشباب، فضلاً عن الفئات الاجتماعية الأخرى المتضررة.

٣٨ - وسعيًا لتحسين استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية، تناشد بعض البلدان المتقدمة اعتماد إجراء يقوم على بذل الجهود لتحقيق اللامركزية. ويجب أن تستند هذه الجهود إلى تنفيذ خطط تنمية محلية وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية. وتفيد التقارير بأن الخيار الذي يؤيد تحقيق اللامركزية من شأنه أن يهيئ ظروف الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية وتحسين إنتاجية نظم الإنتاج.

٣٩ - وتمنح البلدان المتقدمة الأطراف دعمها لبرامج عديدة يتم تنفيذها في مجال إدارة الأراضي بشكل مستدام. وتتعلق الأعمال المنجزة أساساً باستصلاح الأراضي المتدهورة، وتجديد المحيط الطبيعي، وحفظ المياه والتربة. وينصب الاهتمام أيضاً على تحسين الإنتاجية الزراعية بزيادة مراعاة أوجه التفاعل بين العوامل المختلفة (التربة، المياه، الغطاء النباتي والأساليب التقنية).

٤٠ - وتشدد التقارير على ضرورة تحسين إدارة الموارد المائية. ومن هذا المنطلق، أتاح الدعم الذي قدمته البلدان المتقدمة الأطراف بدء تنفيذ برامج معينة لإدارة المياه السطحية، وإدارة المستنقعات الصغيرة، وتوفير المياه في المناطق الحضرية، ومكافحة التحات، وتشجيع الزراعة المروية، وتوفير المياه للمواشي، والمرافق الصحية، وإدارة المياه عبر الحدود، وما إلى ذلك، في سياق تنفيذ الاتفاقية.

#### باء - استغلال وإدارة المراعي بشكل مستدام

٤١ - أشارت ثلاثة بلدان إلى الدعم الذي تقدمه إلى برامج إدارة المراعي. وتتضمن هذه البرامج توفير المياه للمواشي والحراجه والزراعة. ويتم تطبيقها أساساً في مناطق متضررة بوجه خاص في الساحل وشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي وأفريقيا الشرقية.

٤٢ - وقد أشارت البلدان الأخرى المتقدمة إلى أنها تدعم أنشطة لها صلة بتربية الماشية والرعي، وإن كانت لا تمول برامج تتعلق حصراً بإدارة المراعي.

#### جيم - استحداث أساليب ملائمة للإنتاج الزراعي وتربية الماشية

٤٣ - يشدد أكثر من نصف عدد التقارير على أن التنمية الريفية المتكاملة تشكل إطاراً ملائماً لتنفيذ سياسات التعاون. ويتم تصميم البرامج والمشاريع لمراعاة جميع الأنشطة ذات الصلة باستغلال المحيط الطبيعي في إطار دعم الأنشطة المختلفة للإنتاج الريفي.

٤٤ - وتركز البرامج الممولة من عدة بلدان متقدمة على تحديث القطاع الزراعي، وتعزيز نظم الإنتاج القائمة على الزراعات المختلطة بالغابات والمراعي، ودعم تحويل المنتجات وتسويقها. وقد شرع أحد البلدان في استحداث نظام زراعة للمحافظة على الموارد في عدة بلدان أفريقية (تونس ومالي والكاميرون ومدغشقر). وبدأ تنفيذ برنامج مع بلد آخر بمساندة المعهد الدولي لبحوث المحاصيل للمناطق الاستوائية شبه القاحلة والبرنامج الدولي لتطوير محاصيل الأراضي القاحلة من أجل استحداث أساليب وممارسات زراعية جديدة في المناطق القاحلة. ويقوم هذا البرنامج على إدماج جميع مكونات المحيط الطبيعي بشكل متكامل. وتؤكد التقارير على أهمية مساهمة الحراجه الزراعية في تطوير النظم الزراعية.

٤٥ - وتشجع البلدان المتقدمة اعتماد تكنولوجيات حديثة في قطاع الزراعة وتنويع المحاصيل. ونقل التكنولوجيات يفترض وجود شروط إطارية ملائمة، وبخاصة آليات تمويل فعالة، فضلاً عن جهاز ملائم لتقديم الدعم التقني.

٤٦ - وتشير البلدان إلى الدعم المقدم لإدارة تربية الماشية بشكل مستدام مع عدم الدخول في تفاصيل الأعمال التي بدأ تنفيذها. وقد تناول تقريران وصف برامج دعم تربية الماشية بالتشديد على الأهمية المولاة لزيادة عدد الحيوانات برفع إنتاجية نظم تربية الماشية. وينصب الاهتمام أيضاً على هياكل المراعي وعلى سبل وصول الرعاة إلى الخدمات البيطرية وإلى الأعلاف اللازمة للحيوانات.

٤٧- وتتناول التقارير مسألة المراعي من زاوية سبل الوصول إلى المساحات المخصصة للغابات والمراعي. وتشير أيضاً إلى ضرورة المساعدة على إنشاء مراعي صغيرة لتربية الماشية.

#### دال - استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٤٨- تظهر التقارير التي تم تحليلها أن الطاقة، وبخاصة مجال الطاقات المتجددة، من القطاعات التي تحظى بأقل قدر من التمويل الذي توفره البلدان المتقدمة للمشاريع والبرامج. فقد أشارت أربعة تقارير فقط إلى الدعم المقدم في هذا المجال إلى البلدان الأفريقية. ومما يفسر قلة الاهتمام بقطاع الطاقة ضخامة الاستثمارات الأساسية اللازمة، وأحياناً عدم تكيف التقنيات الجديدة مع الاستخدامات المحلية.

٤٩- وفي إطار التعاون الثنائي، يصرح أحد البلدان بأنه يقدم دعماً كبيراً في مجال الطاقات المتجددة. ومن خلال الشبكات التي تم إنشاؤها، تشكل المنظمات الأفريقية غير الحكومية منظمات شريكة مميزة في تنفيذ مشاريع الطاقة.

٥٠- وينصب الاهتمام أولاً على الطاقات التقليدية. فقد بدأ تنفيذ مشاريع طاقة قائمة على الحطب في بعض بلدان الساحل (مالي والنيجر) وفي المغرب. ويدعم أحد البلدان تطبيق تقنيات للتخفيف من استهلاك حطب الوقود والخشب.

٥١- وعموماً ما تولي البلدان المتقدمة الأطراف أهمية أكبر لمشاريع الخشب/الطاقة عن تلك التي توليها للطاقات المتجددة. ولن يسمح هذا الخيار بإعطاء دفعة لدينامية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في الأجل القريب.

#### هاء - بدء تنفيذ برامج إعادة تشجير/تشجير وتكثيف برامج حفظ التربة

٥٢- يتبين من قراءة تقارير البلدان المتقدمة الأطراف أن الجهود تنصب على برامج إدارة النظم الإيكولوجية والمساحات المحمية والحدائق الوطنية أكثر من تلك التي تركز على برامج تنمية الغابات على أساس أعمال زرع الأشجار وإعادة التحريج. ويشدد أحد التقارير على العلاقة القائمة بين نظم الغابات واحتباس الكربون، ويوصي بحفظ الموارد الحرجية. ويشير تقرير آخر إلى الأثر الفعلي الناتج عن عملية إعادة التحريج ويستنتج أنها لا تكفي لحل مشكلة التصحر ما لم يتم وضع استراتيجية فعالة لتحسين أحوال معيشة السكان.

٥٣- وتفيد بعض البلدان المتقدمة بأنها قامت بدراسة مسألة إصلاح قطاع الغابات والنهج الجديدة لتنمية الغابات القائمة على اللامركزية وعلى تحميل السكان المسؤولية. وتبين الدراسة الأهمية الواجب منحها لاستراتيجيات التعبئة الاجتماعية والبحث عن الموارد المالية.

٥٤- ويشدد أحد البلدان على الأهمية التي تنطوي عليها نهج إدارة الغابات القائمة على المشاركة. ويشير إلى الدعم المقدم لتنفيذ نماذج تركز على إصلاح مناطق أصيبت بأضرار شديدة. ويجري اختبار هذه النماذج بنجاح في بوركينافاسو وموزامبيق.

### واو - استحداث نظم إنذار مبكر للأمن الغذائي والتنبؤ بمخاطر الجفاف

٥٥ - تقوم أعمال متابعة البيئة بدور استراتيجي في الإشراف على تطور النظم الإيكولوجية. ويلاحظ أن بلداً واحداً فقط قد حقق تقدماً فعلياً في استحداث نظم للإنذار المبكر. وهو يقدم المساعدة إلى بعض المؤسسات المتخصصة لتمكينها من تنفيذ برامج إقليمية. وفي هذا الإطار، يحظى مرصد الصحراء الكبرى، وبخاصة برنامج شبكة الرصد الوطنية للمراقبة الإيكولوجية على المدى الطويل والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية والمركز الإقليمي للتدريب والبحث والتطبيق في علوم الأرصاد الزراعية والهيدرولوجيا التشغيلية بدعم لتنفيذ مشاريع للمتابعة الإيكولوجية لأغراض التنبؤ البيئي واستباق الظواهر الطبيعية (حلقات الجفاف، الفيضانات، وتفشي الجراد، إلخ).

### زاي - رصد وتقييم التصحر

٥٦ - تناشد جميع التقارير اعتماد وسائل لرصد وتقييم التصحر لتحسين فعالية استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية. وتشدد على أن رصد وتقييم عملية التصحر يجب أن يشكلا إحدى دعائم برامج العمل لمكافحة التصحر.

٥٧ - ويعتبر التدريب عموماً وسيلة هامة لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجال رصد وتقييم التصحر. وفي إطار التعاون العلمي، تقدم البلدان المتقدمة منحاً دراسية لرواها من البلدان الأفريقية. كما أنها تيسر سبل حصول هذه البلدان على التكنولوجيات. ويفيد أحد التقارير بأن اللجوء إلى التكنولوجيات المستوردة بشكل متكرر وغير مضبوط قد يعرض تنمية البلدان الأفريقية للخطر ما لم تبذل جهود حقيقية داخل هذه البلدان. ويتبين من ذلك أنه لا بد لهذه البلدان من وضع استراتيجيات متسقة لإرساء القواعد العلمية والتكنولوجية الأساسية لإعطاء دفعة لدينامية التنمية المثلى.

### حاء - الملاحظات والاستنتاجات

٥٨ - كثيراً ما تُعالج مسألة مكافحة التصحر في هذه التقارير كمسألة تندرج كلية في قطاعات التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان الأفريقية. وتشمل المحاور ذات الأولوية التي وقع عليها الاختيار اهتمامات البلدان الأفريقية باعتبار أنها تشكل بعداً شاملاً لاستراتيجيات التعاون الإنمائي وسياسات مكافحة الفقر.

٥٩ - وتعلن البلدان المتقدمة عن عزمها دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية الأطراف المتضررة. ويتبين مع ذلك أن هناك حاجة لتحسين طريقة تنسيق هذا الدعم الخارجي وتبسيط إجراءات إدارة التمويل المخصص للبلدان الأفريقية.

٦٠ - وفي إطار التعاون الثنائي، تؤيد البلدان المتقدمة تنفيذ مشاريع وبرامج من خلال وكالاتها للتعاون. ويستهدف هذا التعاون مجالات عمل مختلفة لا يرتبط بعضها ارتباطاً مباشراً بمكافحة التصحر. وقد أعدت البلدان المتقدمة، بدرجات متفاوتة، عدداً كبيراً من المشاريع البالغة الأهمية. وأعلن أحد البلدان عن أنه يمول زهاء ٢٣٧ مشروعاً في أفريقيا في إطار مكافحة التصحر.

٦١- وتقدم جميع البلدان معلومات عن مقدار التمويل الذي تخصصه لمكافحة التصحر ولبرامج تعاون أخرى مع البلدان الأفريقية. والمبالغ التي تشير إليها هي بوجه عام مبالغ كبيرة. وتكتفي بعض البلدان بالإشارة إلى مقدار دعمها والمشاريع المستهدفة، في حين تقدم بلدان أخرى معلومات مفصلة تتناول كل مشروع على حدة.

### رابعاً - موجز المعلومات المقدمة في تقارير المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وفي تقارير منظمات أخرى

٦٢- إن المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مدعوة بموجب المقرر ٤/م أ-٦ إلى دعم البلدان الأطراف النامية في الجهود التي تبذلها لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وكان قد ورد وقت إعداد هذا التقرير الموحد ثمانية تقارير تشدد فيها المنظمات على الأعمال التي تقوم بها لمساندة البلدان الأفريقية الأطراف المتضررة.

#### ألف - الإدارة المستدامة للأراضي، وبخاصة المياه، والتربة، والنباتات في المناطق المتضررة

٦٣- تعلن المنظمات عن اهتمامها بإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة، وبخاصة الأرض والمياه والتربة والنباتات. وتشارك في تنفيذ مشاريع في مجال تجديد الموارد الطبيعية، وبشكل أعم في مشاريع مكافحة التصحر.

٦٤- ويولي مرفق البيئة العالمية أهمية كبيرة لمكافحة تدهور الأراضي. وباعتماد برنامج تشغيلي محدد، أصبحت مكافحة تدهور الأراضي تمثل واحدة من مجالات دعمه. وينوي مرفق البيئة العالمية الاستجابة لاحتياجات البلدان الأفريقية بتسخير إمكانيات كبيرة لهذا الغرض.

٦٥- وتطبق معظم المنظمات، وبخاصة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومرفق البيئة العالمية أسلوباً منهجياً - إيكولوجياً. وتراعى الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية مراعاة كبيرة هي الأخرى في عمليات الدعم التي تسعى إلى إشراك السكان المحليين ومستخدمي الموارد الطبيعية على نحو وثيق في هذه العمليات.

٦٦- وتسترعى التقارير الانتباه إلى أن تجديد الموارد الطبيعية وإدارتها يشكلان عملية طويلة الأجل تفترض وضع سياسات متسقة واعتماد تدابير مؤسسية ملائمة وإشراك كافة الجهات الفاعلة المعنية. وتشدد تقارير منظمة الأغذية والزراعة ومرفق البيئة العالمية على ضرورة إعادة النظر في السياسات والإطار المؤسسي، وعلى تعزيز أجهزة إشراك الوزارات المعنية بالشؤون التقنية لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة.

٦٧- وقد أولت تقارير عديدة أهمية خاصة لإدارة الموارد المائية والأراضي القاحلة إدارة مستدامة. وتشير إلى الأهمية المولدة لإنشاء وإصلاح الهياكل الأساسية لتيسير إدارة الموارد وتوافرها على نحو أفضل لصالح السكان في مختلف الأنشطة التي يقومون بتنفيذها (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة). وتشكل معالجة المياه المالحة والشديدة الملوحة، والصرف والري، وتعدد عمليات الحفر جزءاً من المجالات الرئيسية لدعم المشاريع في أكثر المناطق الصحراوية.

٦٨- والمطلوب هو تحقيق التآزر بين اتفاقيات ريو في إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وتشير التقارير إلى أن لصون وحفظ التنوع البيولوجي أثراً حقيقياً على مكافحة التصحر. وتحظى برامج حفظ التنوع البيولوجي بدعم تقدمه معظم المنظمات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة، وما إلى ذلك).

٦٩- وانطلاقاً من نفس المنطق، تبين المشاريع المتعلقة بتغير المناخ (منها بوجه خاص المشاريع التي يدعمها مرفق البيئة العالمية) وجود أوجه تفاعل بين تدهور الأراضي وإدارة موارد المياه العذبة. ويساند الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية البلدان الأفريقية والجزر الصغيرة السريعة التأثر لتمكينها من مواجهة الآثار المزدوجة المترتبة على تدهور الأراضي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

٧٠- وتفيد التقارير بأن حفظ التربة واحد من المجالات التي توليها المنظمات أولوية الدعم لصون البيئة، إلى جانب استراتيجيات تثبيت الكنتبان.

#### باء - استغلال وإدارة المراعي بشكل مستدام

٧١- تشكل إدارة المراعي جزءاً لا يتجزأ من البرامج التي تم وضعها لتعزيز إدارة النظم الإيكولوجية بشكل مستدام.

٧٢- وفي رأي منظمة الأغذية والزراعة أن استصلاح المراعي يجب أن يتم بالضرورة بمشاركة مربي الماشية. وكثيرة هي التقارير التي تشدد على ضرورة تحسين إدارة المياه في إطار استصلاح الأراضي المستغلة فيما يتعلق بإدارة المراعي والزراعات المختلطة بالغابات والمراعي. ويناشد تقريراً منظمة الأغذية والزراعة ومرفق البيئة العالمية توثيق الصلة بين الزراعة وتربية الماشية.

#### جيم - استحداث أساليب ملائمة للإنتاج الزراعي وتربية الماشية

٧٣- تولي المنظمات التي تقدم دعمها تحديداً لمجالات الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي ومكافحة الفقر أهمية كبيرة لمسألة الإنتاج. ويفيد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن لتنوع الإنتاج الزراعي أثراً حقيقياً على مكافحة الفقر التي تشكل في حد ذاتها عنصراً أساسياً في أية استراتيجية لمكافحة التصحر.

٧٤- وقد قام برنامج الأغذية العالمي باستثمارات كبيرة في قطاع الزراعة لتعزيز الأمن الغذائي على مستوى الفلاحين الفقراء وتحسين الإنتاجية الزراعية والإيرادات. ويتم الجمع بين زيادة الإنتاجية وتعزيز نظم الإنتاج المستدامة.

٧٥- وتشير بعض التقارير إلى استحداث تكنولوجيات جديدة لصالح الجماعات الرعوية وذلك من أجل تحسين الأمن الغذائي.

#### دال - استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٧٦- يرد ذكر مسألة الطاقة بشكل بسيط جداً في تقارير المنظمات، ولكن بعض التقارير تشير إليها، لا سيما فيما يتعلق بالطاقات المتجددة.



٧٧- وتشدد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على ضرورة تشجيع "إنشاء مزارع تقوم على الطاقة" في الأراضي المتدهورة. وشددت بعض المنظمات على ضرورة الاهتمام بإعادة التحريج لتلبية جزء من احتياجات السكان من الطاقة.

٧٨- وقد بين تقرير منظمة الأغذية والزراعة الحاجة إلى تطوير مصادر الطاقة المستدامة وتعزيز استخدام الوقود الأحفوري والطاقة الشمسية. وتشير التقارير إلى مبادرات مختلفة يتم تنفيذها في الوقت الحاضر في أفريقيا، منها بوجه خاص مشروع الغاز النفطي المسيل الذي تم تنفيذه في السودان ومشروع تعزيز التكنولوجيات الابتكارية لاستخراج وتنقية الميثان في رواندا.

٧٩- وأكدت المنظمات على أهمية التحكم في التكنولوجيات في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة. وتشدد على ضرورة تشجيع نقل التكنولوجيات الملائمة واستحداث أدوات لاتخاذ قرارات فعالة.

#### هاء - بدء تنفيذ برامج إعادة تشجير/تشجير وتكثيف برامج حفظ التربة

٨٠- تدرج أعمال إصلاح التربة وحفظها، في معظم البلدان، في إطار مشاريع نموذجية يتم تنفيذها بالاشتراك مع منظمات دولية، لإنشاء المزارع وإعادة التحريج. ويجري تنفيذ أنشطة أخرى في مجالات مثل تثبيت الكثبان، وإدارة الغابات، بل وتشجيع الزراعة المختلطة بالغابات. وقامت بعض المنظمات باستثمار مبالغ كبيرة لدعم مشاريع زراعة مختلطة بالغابات ترمي إلى تحقيق أهداف مختلفة (حماية التربة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لسكان المناطق الريفية، ومكافحة الفقر، وما إلى ذلك).

٨١- وتشير التقارير إلى أهمية دور الحدائق واحتياطات التنوع البيولوجي في حماية البيئة وتحسين ظروف معيشة السكان.

#### واو - استحداث نظم إنذار مبكر للأمن الغذائي والتنبؤ بحالات الجفاف

٨٢- تورد التقارير في حالات قليلة ذكر المسائل المتعلقة بالإنذار المبكر والتنبؤ بحالات الجفاف. وتعلق المعلومات الوحيدة المتاحة بإنشاء نظم للإنذار المبكر في إطار المتابعة الزراعية. وقليلة هي الإشارات الواردة في التقارير بشأن الاستشعار عن بعد.

#### زاي - رصد وتقييم التصحر

٨٣- يحتل رصد وتقييم التصحر مكانة بالغة الأهمية في برامج المنظمات. وقد ساندت بعض هذه المنظمات إنشاء نظم لمتابعة وتقييم عملية التصحر (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية). ويجري تنفيذ مشاريع لتقييم تدهور الأراضي أو أهما على وشك التنفيذ في إطار برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية.

٨٤- وتستعرض تقارير كثيرة الانتباه إلى أن تقييم التصحر يجب أن يندرج في إطار التقييم الأكثر شمولاً للنظم الأيكولوجية، على أساس منهجيات ملائمة ومؤشرات ذات صلة.

٨٥- ويمثل التأزر بين اتفاقيات ريو، الذي دعت إليه التقارير، إطاراً للمتابعة والتقييم. ومما يسمح بزيادة حصر تطور العمليات البيئية الجاري تنفيذها مراعاة العلاقات المترابطة بين المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي.

٨٦- وتحتل البحوث مكانة هامة في التقارير المقدمة من المنظمات المكلفة بتعزيز التعليم والبحوث على الصعيد الدولي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة الأمم المتحدة). فهذه المنظمات تدعم برامج بحوث فضلاً عن إشاعة نظم المعلومات الجغرافية الكفيلة بالإسهام في زيادة رصد التصحر وتقييمه.

٨٧- وتراعي الاستراتيجيات المطبقة في مجال تعزيز القدرات الاحتياجات القائمة في مجال رصد التصحر وتقييمه. ويتم إنجاز مشاريع لاستحداث أدوات لتقييم وتقدير آثار ونطاق تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية. وهذا هو حال مشروع تقييم تدهور الأراضي في المناطق القاحلة، الذي تنسقه منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع مؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة منظمة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والآلية العالمية، ومرفق البيئة العالمية ومرصد الصحراء الكبرى والمركز الإقليمي للتدريب والبحث والتطبيق في علوم الأرصاد الزراعية والهيدرولوجية التشغيلية.

#### حاء - الاستنتاج

٨٨- تجدر الإشارة إلى المبادرات المشتركة التي تتخذها المنظمات والتي تسمح بتعزيز التأزر على مستويات مختلفة وتيسير الحصول على التمويل. وتقدم هذه المبادرات، فرادى أو بالتعاون مع وكالات أخرى، مساعدة تقنية للبلدان الأفريقية. وتستند بعض المنظمات إلى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبوجه خاص إلى جانب البيئة فيها، للربط بين أولويات برامج دعمها وتلك التي تحدها البلدان الأفريقية.

٨٩- ورغم هذه الجهود، تخضع عمليات الدعم التي تنفذها هذه المنظمات إلى حد كبير لاستراتيجياتها الذاتية. فكل منظمة تقدم بالفعل دعمها وفقاً لولايتها ولأولويات التي تحدها لنفسها. وعموماً ما يكون نهج المشروع هو الأكثر استخداماً من جانب المنظمات لأنه يبين بوضوح الأعمال التي يتم إنجازها.

٩٠- وتولى أهمية كبيرة للمرأة للمرأة اعترافاً بقدراتها على إدارة المشاريع وتطبيق بدائل لمكافحة الفقر. ومن شأن مضاعفة المبادرات المتخذة لصالحهن، لا سيما فيما يتعلق بالتدريب التقني، أن تعزز قدرتهن في العمل.

٩١- وعلاوة على مجالات العمل الاستراتيجية الواجب أخذها بعين الاعتبار، تهدف أعمال أخرى ذات طابع شامل إلى تحقيق نتائج فعالة. وتشدد المنظمات على أن مكافحة الفقر تمثل شرطاً مسبقاً لمكافحة التصحر وعلى ضرورة إدماج برامج العمل الوطنية في استراتيجيات التنمية الوطنية. ويطلب تشجيع الأنشطة المدرة للدخل وإشراك السكان في تنفيذ المشاريع لتيسير الحد من الفقر.

٩٢- وتقدم المنظمات الدعم لوضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر موضع التنفيذ وتنسيق برامج العمل دون الإقليمية وإعداد تقارير وطنية. وتراعى مجالات العمل هذه بفضل الدعم التقني والتمويل وإشاعة المعلومات.

## خامساً - التقييم الأولي

٩٣- يتبين من قراءة التقارير أن مكافحة التصحر وما يرتبط بها من هدف تقليل الفقر قد أصبحا يمثلان أولوية بالنسبة للبلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة على حد سواء. ومع مراعاة أوجه الترابط بين مكافحة التصحر ومكافحة الفقر، فلا غنى عن إشراك السكان في إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية وتنفيذها.

٩٤- وفي أفريقيا، تزداد المكانة التي تحتلها المسائل البيئية أكثر فأكثر، لا سيما مكافحة التصحر، في البرامج التي يمولها الشركاء في التنمية، وفي قطاعات مثل إدارة الموارد المائية، وإدارة الأراضي، وحماية موارد الغابات وحفظ التنوع البيولوجي. ويعكس هذا البعد الخيار الذي اتخذته عدة بلدان متقدمة بالاتفاق مع شركائها الأفريقيين للاهتمام بوجه خاص بمشاكل البيئة التي قد تتسبب في نشوب نزاعات تتجاوز آثارها حدود الدول، ما لم تتخذ إجراءات الحيطة بصددتها.

٩٥- وتشير التقارير في حالات كثيرة إلى الإصلاحات المؤسسية التي يتعين على البلدان القيام بها في مجالات تعزيز الديمقراطية وإدارة المنازعات وتشجيع الحكم الديمقراطي. ومع أن هذا المطلوب ليس مطروحاً صراحة كشرط ينبغي استيفاؤه، فيبدو أن تطبيق الإصلاحات المشار إليها أعلاه يشكل ضماناً لإبرام اتفاقات شراكة بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية.

٩٦- ولم ترد إشارة في التقارير إلى العلاقات الوثيقة القائمة بين مكافحة تدهور الأراضي والتجارة الدولية، ولا سيما إلى مكانة البلدان الأفريقية المتضررة بالتصحر في دائرة المبادلات التجارية الخاضعة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقد ظهرت هذه المسألة في إطار عملية اتفاقية مكافحة التصحر، خاصة وأن بلداناً عديدة تصل إلى مرحلة وضع برامج عملها الوطنية موضع التنفيذ. وتؤثر القواعد المطبقة في إطار منظمة التجارة العالمية تأثيراً مباشراً على تنمية البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون زيادة التفاوت في المبادلات، مثلما هو الحال بالفعل بالنسبة لمنتجات معينة (القطن)، عاملاً يساعد على اشتداد حدة تدهور الأراضي وإملاق سكان المناطق الريفية في البلدان الأفريقية المتضررة بالتصحر.

٩٧- ولئن كانت جميع مجالات العمل الاستراتيجية تحظى بدعم في إطار التعاون الإنمائي، فقد تناولت التقارير بعض هذه البرامج بشكل بسيط جداً. وهذا هو حال قطاع الطاقة الذي تقدم البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية معلومات قليلة بشأنه رغم أنه يشكل عنصراً رئيسياً لمكافحة التصحر في البلدان الأفريقية. وفي المناطق الريفية، تشكل التغطية الكافية لاحتياجات الطاقة الأساسية شرطاً لحسن إدارة موارد أساسية أخرى مثل المياه والتحكم فيها. والطاقات المتجددة كقيلة بأن تيسر تعدد وتنوع الأنشطة المدرة للدخل وذلك بإتاحة الطاقة على أساس لا مركزي، وهو ما تعجز البرامج الحالية لمناطق الريفية بالكهرباء عن تنفيذه على نطاق واسع. فإشاعة الطاقات المتجددة يمكن أن تسهم في تقليل الضغط على الكتلة الإحيائية وأن تعزز بذلك فعالية مكافحة التصحر. وقد أشارت البلدان الأفريقية الأطراف المتضررة إلى الأولوية التي توليها للطاقات المتجددة في تنفيذ اتفاقية مكافحة

التصحر. ومن المهم مساعدتها، خاصة في المناطق الريفية، في الجهود التي تبذلها لتنمية الخدمات المرتبطة باستغلال مصادر الطاقة المتجددة والتحكم محلياً في التكنولوجيات السليمة للبيئة.

٩٨- ولم تظهر التقارير أيضاً أهمية نظم الإنذار المبكر، في حين أن هذه الآليات تلعب دوراً أساسياً في الوقاية من التصحر ومن آثاره على الأمن الغذائي. ويمكن أن يشكل هذا المجال الذي له الأولوية إطاراً لتطبيق التآزر بين الاتفاقيات المتعلقة بالتصحر وتغير المناخ.

### سادساً - الاستنتاج العام والتوصيات

٩٩- ليس هناك ما يفيد بأن إعلان بون موضوع موضع التنفيذ ويستخلص من ذلك أن الاستنتاجات لا تزال تتسم بطابع عام. والبيئة التي لا تستجيب لأية قاعدة من قواعد الاستدامة تكبح الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لمكافحة التصحر وتلحق بالتالي ضرراً بالقطاعات الأساسية لتهيئة بيئة سليمة. وتتطلب مكافحة التصحر استثمارات ضخمة خاصة إزاء اتساع نطاق عملية تدهور محيط الفيزياء الحيوية في كثير من البلدان الأفريقية. وقد لا تجني البلدان المعنية ثمار هذه الاستثمارات قبل مرور وقت طويل، وستكون هذه الثمار في شكل إصلاح الأراضي المتدهورة أو حتى تحسن شروط معيشة سكان المناطق الريفية. ومجالات العمل الاستراتيجية المشار إليها في هذه التقارير تشكل هي الأخرى قطاعات يتعين على صانعي القرارات المحليين الاهتمام بها بوجه خاص لتأمين دوام الأعمال المنجزة وتعزيزها في إطار سياسات وطنية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة.

١٠٠- ويجب أن يُعتبر تعزيز إدارة الموارد الطبيعية في المناطق شبه القاحلة والقاحلة والمناطق الحافة شبه الرطبة باستثمارات متواصلة وطويلة الأجل بمثابة مؤشر رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن تتكيف المشاريع والبرامج مع تحديات تنمية البلدان الأفريقية وأن تنعكس بتقديم تمويل كاف لتحقيقها. ومن المفيد في هذا الصدد تقييم المكانة التي يجب أن تحتلها مكافحة التصحر في سياسات التعاون مع مراعاة أولويتها. وعلى البلدان الأفريقية أن تتخذ هي الأخرى تدابير في مجال الميزانية تجسد إرادتها المعلنة لتعزيز مكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة.

١٠١- وينبغي إدراج الأعمال المتعلقة بمكافحة التصحر والفقر في سياسات وطنية متسقة ومواكبتها بإعادة تقييم شروط التعاون مع الشركاء في التنمية وإيرادها في التقارير الواجب تقديمها مستقبلاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٠٢- وتعتبر جميع الأطراف المؤثرة (البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة والمنظمات) أن التوافق بين الاتفاقيات من جيل اتفاقيات ريو (التصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي) هدف ينبغي تحقيقه. بيد أن قليلة هي الأنشطة الخفيفة التي أنجزت حتى الآن على الصعيد الوطني لتنسيق السياسات المطبقة في هذا المجال.

١٠٣- وتعرب جميع الأطراف المؤثرة في عملية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر عن رغبتها الشديدة في تحقيق لا مركزية الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل متكامل. ويزداد اعتماد هذه الاستراتيجيات من جانب البلدان الأفريقية

المهتمة بتيسير إشراك السكان على نحو أفضل وتحميلهم قدراً أكبر من المسؤولية في هذا الصدد. ورغم إرادة الانفتاح تجاه الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، لا بد من تعزيز النهج التشاركية. وهذه النهج يجب أن تتعدى استشارة الأطراف الفاعلة بشكل رسمي وأن تيسر مشاركتها الفعالة في عملية التفاوض وأخذ القرارات. وتدعو الحاجة من ثم إلى تعزيز عملية اللامركزية ومواصلة الإصلاحات المؤسسية التي بدأ تنفيذها.

١٠٤- وأصبحت جميع الأطراف الفاعلة تعتبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الإطار المرجعي الجديد لتنمية البلدان الأفريقية. وتقترح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا رؤية أخرى مكاملة لها بدون شك. وتولي هذه المبادرات الجديدة أهمية كبيرة لمكافحة التصحر. بيد أنها تتطلب من البلدان الأفريقية الأطراف المتضررة ومن شركائها الرئيسيين في التنمية بذل جهود تنسيقية والوصول بوجه خاص إلى مرحلة تشغيل المشاريع والبرامج التي لها الأولوية في مكافحة التصحر في أفريقيا وتنفيذها على نطاق واسع.

١٠٥- ويجب أن تولى التقارير الوطنية هذه المسائل أهمية أكبر لا فحسب لاسترعاء الانتباه إلى ضرورة إدراج برامج مكافحة التصحر على نحو سليم في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر، بل وبالأخص للتشديد على أن تنفيذ الاتفاقية بنجاح في مجالات العمل الاستراتيجية يظل بالنسبة لأفريقيا شرطاً أساسياً مسبقاً لتحقيق تنمية مستدامة.

المرفق  
قائمة بالتقارير المستخدمة

أفريقيا	
١- إثيوبيا	٢٤- سيشيل
٢- إريتريا	٢٥- غابون
٣- أوغندا	٢٦- غامبيا
٤- بنن	٢٧- غانا
٥- بوتسوانا	٢٨- غينيا
٦- بوركينا فاسو	٢٩- غينيا - الاستوائية
٧- بروندي	٣٠- غينيا - بيساو
٨- تشاد	٣١- الكاميرون
٩- توغو	٣٢- كوت ديفوار
١٠- تونس	٣٣- الكونغو
١١- الجزائر	٣٤- كينيا
١٢- جزر القمر	٣٥- ليسوتو
١٣- جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٦- مالي
١٤- جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٧- مدغشقر
١٥- جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٨- مصر
١٦- جيبوتي	٣٩- المغرب
١٧- رواندا	٤٠- ملاوي
١٨- زمبابوي	٤١- موريتانيا
١٩- سان تومي وبرينسيبي	٤٢- موريشيوس
٢٠- السنغال	٤٣- موزامبيق
٢١- سوازيلند	٤٤- ناميبيا
٢٢- السودان	٤٥- النيجر
٢٣- سيراليون	٤٦- نيجيريا

الأطراف المتقدمة

ألمانيا
إيطاليا
بولندا
الجماعة الأوروبية
الجمهورية التشيكية
الدانمرك
السويد
سويسرا
فرنسا
فنلندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موناكو
النرويج
هولندا

## المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى

المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

اتفاقية التنوع البيولوجي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

اتفاقية رامسار

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

مرفق البيئة العالمية

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مرصد الصحراء الكبرى

برنامج الأغذية العالمي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاتحاد الأفريقي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

جامعة الأمم المتحدة

-----